الكويت والتكامل الاقتصادي الخليجي

د. محمد هشام خواجكية

مقدمة :

يعتبر الاتجاه نحو التوحيد الاقتصادي بين مجموعة من الدول تنتمي الى اقليم واحد وتعاني من مشاكل اقتصادية مشتركة وتنطلق من مفاهيم سياسية متقاربة لحل مشاكلها وتحقيق نموها واستقلالها احدى خصائص التاريخ الاقتصادي المعاصر .

فالسوق الاوروبية المشتركة مثلت الخطوة الاولى لمجموعة من الدول تسير في طريق التوحيد الاقتصادي ثم السياسي . تبعها في ذلك دول اوربا الشرقية مع الاتحاد السوفيتي التي شكلت فيما بينها مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) . ثم تبع ذلك محاولات اخرى مماثلة في جميع الاقاليم الاخرى في العالم تقريبا . فأنشئت منطقة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية والسوق المشتركة لدول وسط امريكا اللاتينية والسوق المشتركة لدول غرب ووسط افريقيا . كما ان هذا الاتجاه شمل العالم العربي نفسه بتوقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة (١) .

ان اتجاه جميع هذه الدول نحو الوحدة الاقتصادية يمثل اذن حركة التاريخ المعاصر لان عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يتميز بوجود العملاقين الكبيرين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يفرض على الدول الصغيرة الاسراع في تحقيق الوحدة فيما بينها اذا ارادت تأمين نموها واستقلالها الاقتصادي والسياسي على حد سواء . هذا الواقع الجديد لعالم النصف الثاني من القرن العشرين هو الذي زاد من أهمية الاتجاه نحو الوحدة الخليجية . وهو الذي ادى

---

* استاذ مساعد بكلية التجارة قسم الاقتصاد في جامعة الكويت .

حصل على درجة دكتوراة دولية في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس عام ١٩٦٨ وشغل منصب وكيل كلية العلوم الاقتصادية بجامعة حلب ثم عميدا لهذه الكلية . . صدرت له الكتب التالية : **التكتلات الاقتصادية الدولية ، الاقتصاد السوري والعربي ، مبادىء الاقتصاد .**

الى قيام دولة الامارات العربية المتحدة بين الدول السبع كأول تجسيد عملي للتضامن العربي ، واحقاقا لاحكام الدين واللغة والتاريخ . والكويت ادراكا منها لهذا الاتجاه قامت بالدعوة الى انشاء وحدة خليجية ، وذلك على لسان سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ، بهدف تحقيق التعاون بين دوله في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والاعلامية وايجاد نوع من الوحدة او الاتحاد القائم على اسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها (٢)*.

هذا الاتجاه الوحدوي للكويت ليس جديدا عليها . فالكويت تمتينا لاواصر الاخوه مع دول الخليج الشقيقة ، قامت منذ عام ١٩٥٢ بالمساعدة في الانفاق على مشاريع الخدمات التعليمية والصحية والعمرانية في بعض هذه الدول . كما انها قامت بتوقيع مجموعة من الاتفاقات الثنائية مع كل من المملكة العربية السعودية (٣) ودولة الامارات العربية المتحدة (٤) ودولة البحرين (٥) وذلك بهدف تطوير التعاون الاقتصادي والثقافي والاعلامي مع هذه الدول . ثم ان الكويت قامت بانشاء صندوق التنمية الكويتي والعربي بهدف دعم عملية التنمية الاقتصادية في العالم العربي وفي دول الخليج خاصة .

ومساهمة منا في الجهود الرامية الى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول المنطقة سوف نقدم هذه الدراسة المتواضعة مبينين فيها مفهوم الوحدة الخليجية، مبرراتها ، اهدافها ، وسائل تحقيقها . واخيرا ونظرا للعلاقة التاريخية والدينية والثقافية لدول الخليج مع العالم العربي سوف نتعرض لمفهوم الوحدة الخليجية والوحدة العربية واهمية التفاعل الحيوي بينهما .

مفهوم الوحدة الخليجية :

ان مفهوم الوحدة الخليجية يتألف من شقين : الاول تنظيمي وذلك هو مفهوم الوحدة المرغوبة والثاني جغرافي وهو التحديد لنطاق الدول الخليجية المشتركة فيها .

اما المفهوم التنظيمي للوحدة الخليجية فيقصد منه « الغاء الرسوم الجمركية والحواجز الاخرى على تبادل السلع والخدمات وانتقال الاشخاص ورؤوس

---

* لقد جاء في المشروع بخصوص الاستثمارات المشتركة : بعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع انشاء مؤسسات وهيئات اقتصادية مشتركة سواء أكانت عامة او خاصة او مشتركة تقوم بمشاريع مشتركة للانتاج وخاصة في مجال الاستثمارات الصناعية والنقل والملاحة ، والانشاء والاعمار والحقل المصرفي والتأمين والخدمات . كما جاء بخصوص حرية التبادل التجاري وانتقال رؤوس الاموال والعمل بين دول الخليج ما يلي : تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم الداخلية جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التي يكون منشؤها احد بلدي الطرفين المتعاقدين والتي يستوردها الطرف الاخر على اساس المعاملة بالمثل .

الاموال بين الـدول المعنيـة بالوحدة ، واقامة تعرفة جمركية واحدة علـى تجارة هذه الدول مع العالم الخارجي والعمل بالتدريج على تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية فيما بينها » .

أما المفهوم الجغرافي فيراد منه تحديد الدول المعنية بالوحدة الخليجيـة المرغوبة . والواقع انه لا يوجد تحديد واضح لمفهوم الدول الخليجية . فالبعض يدخل فيها دول شبه الجزيرة العربية بما فيها اليمنين (٦) ، في حين يحدد اخرون مفهومهم لدول الخليج بالاقطار المطلة عليه مستبعدين العراق والسعودية بموجب معايير ربطوها كيفيا بالحجم او التقدم الحضاري او ما شابه ذلك (٧) . وهناك من يعرف الدول الخليجية على انها المجاميع السكانية المتواجدة جغرافيا في حدود دولات المدن المطلة على ضفاف الخليج من شاطئه الغربي ، وتشمل البحريـن وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت (٨) .

ثم ان هناك من يعرف دول الخليج بانها جميع الكيانات المطلة على الخليج العربي بين شط العرب وخليج عمان بغض النظر عن حجمها أو وضعها الاقتصادي او شكل الحكم فيها وتشمل العراق والكويت والمملكة العربيـة السعودية وقطر والبحرين ودولة الامارات وعمان بما في ذلك ايران (٩) .

واخيرا فقد اشار البعض في معرض تعريفه للدول الخليجية الى انهـا مجموعة الدول العربية الواقعة على الخليج العربي التي تريد ، ولو فكريا على الاقل ، ان تبحث عن مستقبل تتجاوز رؤياه حدود الدولة الواحدة فيها وذلك عن طريق السوق الخليجية المشتركة وربما غيرها (١٠) .

ولما كان نجاح اي تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول لا يمكن ان يتم الا بتوفر الشرطين التاليين :

الاول ــ كون الاقتصاديات المتكاملة في مستوى واحد تقريبا من النمو الاقتصادي وتؤمن لسكانها مستوى متقارب من الدخل الفردي وتعاني من مشاكل مشتركـة .

الثاني ــ كون هذه الدول تنطلق من منطلق سياسي متقارب لبناء كيانها وتحقيق تقدمها وازدهارها .

لذا فاننا نعتقد ان الدول المعنية مباشرة بالوحدة الخليجية هي : المملكـة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطـر وعمـان علـى اعتبار ان هذه الدول تتمتع بواقع اقتصادي متقارب وانظمـة سياسية متشابهة ان لم تكن متماثلة في الجوهر . فضلا عن ان هناك اتفاقات ثنائية حديثة للتعاون على المستويات الاقتصادية والاعلامية والعلمية بين هذه الـدول .

الخصائص العامة الاقتصادية للدول الخليجية :

١ ـــ تتميز الدول الخليجية المشار اليها اعلاه بأنها تتمتع كلها ببنيـــة اقتصادية متشابهة . فكلها تقريبا تعتمد على مادة اولية واحدة في صادراتهـــا وهي النفط . (١١) فالنفط يشكل ٩٥٪ من اجمالي صادراتها والمصدر الوحيـــد تقريبا للقطع الاجنبي المتحصل لديها . كما ان هذه الدول تستورد كل احتياجاتها تقريبا من العالم الخارجي بالاضافة الى انها كلها تطمح لاحلال الثروة النفطيـــة القابلة للنفاذ بصناعة محلية قادرة على تأمين التطور والنمو الاقتصادي لدولها في مرحلة ما بعد النفط . فضلا عن أنها جميعا تمر بأزمة الطفرة الناجمة عـــن استغلال الثروات المتجمعة من النفط كما أنها تتميز بالفراغ السكاني ومـــن ثم بالهجرة الكبيرة للايدي العاملة والخبراء من مختلف الدول العربية والاجنبية . كما أنها تعاني من ندرة المياه وانتشار الاراضي الصحراوية التي تطرح مشاكل صعبة في مجال الانتاج الزراعي . واخيرا فان هذه الدول تعتمد اعتمادا كبيرا على العالم الخارجي سواء في تصريف مادتها الاولية الوحيدة أو في تأمين وارداتها مما يجعلها عرضة للتقلبات والضغوط الاقتصادية الخارجية بشكل يصعب على اية دولة منفردة التحكم بها او الحد منها . كل هذه المشاكل المشتركة تتطلب من دول الخليج التعاون المثمر لايجاد الحلول المناسبة لها بشكل يحقق مصالح هذه الدول في التطور والانماء والاستقلال . ان اي دولة على حدة سوف تبقى عاجزة عن تخطي كل هذه العقبات الا ان تعاونها مع بعضها البعض سوف يذلل من هـــذه الصعوبات ويجعل امكانية ايجاد الحلول المناسبة لها اكثر سهولة وأقـــرب منـــالا .

٢ ـــ كما تتميز دول الخليج بضيق الاسواق الداخلية سواء من حيث عدد السكان او الدخل القومي وهذا من شانه ان يضع حدا للتوسع الصناعـــي الحديث لديها لا سيما وان هذا التوسع يعتمد بالدرجة الاولى على الوحـــدات الاقتصادية الحديثة التي تتطلب بالضرورة الاسواق الواسعة القادرة علـــى امتصاص الانتاج الكبير .

ان بقاء الوضع الحالي واستمراره لا بد وان يدفع كل دولة الى اقامـــة الصناعات التي تحل محل بعض الواردات او الصناعات المعدة للتصدير . وهذا من شأنه ان يؤدي ، في حالة غياب التنسيق فيما بينها ، الى اقامة الوحـــدات الاقتصادية المتماثلة والمتنافسة مما يؤدي الى تبديد الموارد القليلة في صناعـــات غير اقتصادية ويؤدي بالتالي الى زيادة الاعباء المالية اللازمة لدعم مثـــل هـــذه الصناعات .

اما الوحدة فسوف تعمل على توسيع رقعة السوق المحلي وتمكن مـــن الاستفادة من المشاريع الحديثة ذات الانتاج الكبير وهذا بدوره سوف يرفع من

مستوى ونوعية الانتاج المحلي ويعمل على تخفيض تكاليفه . ان توسيع السوق نتيجة التكامل الاقتصادي سوف يعمل ايضا على منع الازدواجية وهدر الطاقات من جراء انشاء المشروعات المتماثلة مما يؤمن قيام المشروعات على اساس التخصص ووفق تكاليفها النسبية وجدواها الاقتصادية بشكل يعمل على توظيف الموارد الاقتصادية في اكفأ الفرص المتاحة لها .

ان التكامل الاقتصادي سوف يعمل على وضع خطط انمائية شاملة ومفصلة يمكن بموجبها استثمار واستعمال فوائض رؤوس الاموال المتاحة لدول المنطقة في تنمية مصادر دخلها وتمنع تاكلها وانخفاض قيمتها الحقيقية .

وفضلا عن ذلك فان التكامل الاقتصادي لدول الخليج سوف يعطيها ثقلا على كافة الارصدة في علاقاتها الدولية ويؤمن لها قدرا اكبر من المساومة التجارية والائتمانية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها مجتمعة . (١٢)

اهداف الوحدة الخليجية :

هناك في الواقع مجموعة عديدة من الاهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

الاول : صيانة الثروة النفطية وكلمة صيانة هنا ذات معنى عريض جدا فهي تعني المحافظة عليها من الهدر الطبيعي او تعني التحكم في انتاجها ، وتعني الحصول على اقصى نفع اقتصادي واجتماعي وسياسي منها . كما تعني المحافظة عليها من النهب المستتر والمنظور . ثم انها تعني الموازنة بين الاشكال المختلفة لاختزانها واختبار الافضل والآمن من هذه الاشكال ، وتعني اخيرا استخدامها لبناء أساس ثابت لمستقبل اقتصادي قادر على متابعة النمو الذاتي في جميع الظروف ، وبالاخص في الظرف المنظور ايا كان مداه الزماني الذي تكون فيه الثروة النفطية قد استنفذت . وهذا الهدف هو هدف خطير ، لانه هو الذي يحدد نوع المستقبل كله . ولم يسبق ان جوبهت دول بمسؤولية مستقبلية مكثفة ومركزة في فترة زمانية محددة وقصيرة مثلما تجابه اليوم دول الخليج العربي . ولعل هذه الحقيقة هي القاسم المشترك الاعظم بينها والهدف الرئيسي من تعاونها ووحدتها.

الثاني : القضاء على احتمال تنافس هذه الدول في استغلال مواردها وفي تصريف انتاجها بشكل يحول دون حصولها على اسعار مجزية لسلعها في السوق الدولية ، خصوصا اذا كان المشتري او المشترون يؤلفون بشكل رسمي أو غير رسمي جبهة واحدة وذلك عند عقد صفقات البيع او الاستثمار .

الثالث : توفير الظروف الملائمة لتحريك عجلة التصنيع والارتقاء به من الصناعات البسيطة الى الصناعات التي تجسد الثورة العلمية التقنية التي

يشهدها عصرنا . ان هذا لا يمكن تحقيقه الا بتكاتف هذه الدول وتعاونها في رسم سياسات الانتاج والتصنيع . ولما كان التصنيع هو حركة بطيئة في اوائل انبعاثه ويبدأ بالتسارع كلما كبر ، لهذا فأنه كلما تمكنت الدول من انشاء صناعات تتوافر فيها شروط الكفاءة الانتاجية من الناحية التقنية والادارية والاقتصادية كلما انخفضت تكاليف الانتاج الصناعي وتحسنت نوعيته وزادت اهميته الى الدخل القومي الفعلي (١٣) .

وهكذا يبدو ان اي تفكير جدي في الواقع الحالي يفرض على الانسان ان يقول بأن اولها الحاحا وامكانا وحاجة هو الجماعيه العربية المجسدة في مؤسسات ومخططات مستقبلية وموارد موضوعة بخدمة هذه المخططات وفق رؤيا محددة وتصور مستقبلي واضح .

وسائل تحقق الوحدة الخليجية :

ـ ان تحقيق الوحدة الخليجية لا بد وان يتم عن طريق :

ا ـ تطوير التبادل التجاري بين الدول الاعضاء .

ب ـ اعداد برنامج موحد للاستثمارات .

ج ـ تنسيق السياسات المالية والاقتصادية للدول الخليجية .

أ ـ تطوير التبادل التجاري بين الدول الاعضاء :

يعتبر قطاع التجارة في كافة دول منطقة الخليج العربي من اهم القطاعات الاقتصادية بعد النفط حيث تشكل مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول حوالي ٢ر٧٪ ، كما يعمل في هذا القطاع غالبية القوى العاملة ، (١٤) .

ويعود السبب في نمو هذا القطاع الى السياسة الاقتصادية الحرة التي تنتهجها دول المنطقة والتي جعلت سوقها مسرحا للمضاربة بين مختلف السلع ومصادرها .

أما حجم التبادل التجاري بين الدول الخليجية فهو ضئيل الاهمية بالنسبة لاجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول . ويعود السبب في ذلك الى الاسباب التالية :

١ ـ ان اقتصاديات دول الخليج العربي لا تتوفر فيها قطاعات انتاجية بحيث تكفي السوق المحلي ويبقى لديها فائض للتصدير . ان نظرة سريعة الى مصادر الناتج القومي لهذه الدول ، ما عدا قطاع النفط ، يظهر ضعف الصناعة لديها واعتمادها على صناعات ثانوية استهلاكية مثل صناعة المأكولات والمشروبات والملابس ومراكز صيانة المعدات ووسائل النقل بينما لا تشكل

الصناعات التصديرية الاساسية مثل الاسمدة والبروكيماويات وغيرها الا جزءا بسيطا من انتاج هذه الدول .

٢ ــ كانت الكويت والبحرين ودبي مراكز تجارية في منطقة الخليج العربي خلال فترة ما قبل النفط وكان يتم عن طريقها استيراد كافة متطلبات الامارات الاخرى ومن ثم يعاد تصديرها الى كل منها ، اما اليوم وبعد ان توفرت الثروات لكل منها عمل كل بمفرده على انشاء الموانىء والمطارات ووسائل النقل المختصة به وفضل الاتصال مباشرة بمصادر السلع المطلوبة مما ساعد على تجزئة سوق الخليج التجاري . ان تنمية التبادل التجاري الحالي على نطاق دول الخليج مجتمعه يعتمد على تحرير التبادل التجاري من الرسوم الجمركية والقيود الكمية وعلى التسهيلات الخاصة بتمويل التبادل التجاري بين الدول الاعضاء . كما يعتمد على انشاء شبكة جيده وسهلة من المواصلات بين الدول الخليجية وذلك من اجل تسهيل انتقال الاشخاص والمواد والسلع .

ب ــ اعداد برنامج موحد للاستثمارات :

ان استراتيجية البرنامج الموحد للاستثمارات يمكن ان تنطلق من معالجة المشاكل المشتركة التي تصادف عملية الانتاج لدى بلدان الاتحاد ، وذلك عن طريق تركيز الاستثمارات الاقليمية على صناعات اساسية ورئيسية كصناعة السماد والبتروكيماويات والحديد والصلب والتجهيزات الخاصة بالنقل . ان هذا من شانه ان يؤمن استخداما اكثر انتاجية للموارد الخاصة بالمنطقة عن طريق تقسيم العمل والقضاء على التبذير في الاستثمارات المتكررة .

ان اعتماد سياسة اقليمية للاستثمارات يعتبر شرطا اساسيا لاعطاء الاتحاد صورة ديناميكية لا سيما وان تحرير التبادل التجاري بين دول الخليج لا يمكن ان يؤدي الى الدمج المنشود لاقتصاديات هذه الدول طالما انه ليس لديها الكثير من المنتجات المحلية القادرة على مبادلتها بين بعضها البعض .

ان هذه الاستثمارات يمكن للمبادرة الفردية ان تساهم في انجاز قسم منهاالا ان القسم الاكبر يجب ان يتم عن طريق مشاريع حكومية في البداية على الاقل .

وعندما نتكلم عن سياسة اقليمية للاستثمارات نعلم جيدا العقبات التي يمكن ان تصادف الدول المعنية . لهذا فان هذه السياسة تتطلب تنسيق الاهداف المحلية لخطط التنمية في كل دولة مع الاهداف الاقليمية كخطوة اولى . وقد يبدو للمرء ان تبني خطة اقليمية يعني اهمال او اضعاف خطط النمو الاقتصادي المحلية . الا ان هذا لا يمكن ان يكون صحيحا على الاطلاق لان الاتحاد لا يبرر الا بكونه احسن السبل للتنمية الاقتصادية السريعة والفعالة لمختلف الاقتصاديات

المحلية . لا سيما وان الغرض من الوحدة الاقتصادية ليس تكريس الواقع وانما اعطاء دافع قوي لعملية التنمية والتحويل الجذريين .

ان اعداد برنامج موحد للاستثمارات يتطلب اعداد خطة خليجية مفصلة تأخذ بعين الاعتبار موارد هذه الدول الطبيعية والبشرية والمالية وتحدد الحقول التي يجب تنميتها وتطويرها . ومن اهم القطاعات التي يتحتم رسم خطة انمائية لها هي البتروكيماويات وصناعة الخدمات الاخرى كالتأمين والنقل والشحن البحري والبري والجوي . وسوف نستعرض كلا من هذه الصناعات لمعرفة اهميتها ومزاياها بالنسبة لدول الخليج .

الصناعة البتروكيماوية :

ان صناعة البتروكيماويات يمكنها ان تحتل مكانة بارزة في اقتصاديات دول الخليج العربي وتلعب دورا رائدا في زيادة معدلات نموها نتيجة تزويدها عددا كبيرا من القطاعات الاقتصادية بالمنتجات الوسيطة اضافة الى المنتجات النهائية التي اصبحت تلعب دورا هاما في سد الحاجات الاستهلاكية المتزايدة . ان الثورات التكنولوجية التي طرأت على هذه الصناعة ادت الى ظهور المئات من المنتجات البتروكيماوية كمنتجات بديلة او جديدة دخل منها اكثر من ١٦٠ سلعة في التجارة الدولية . وهذه الصناعة من اكثر الصناعات التي تتأثر وتؤثر في نمو القطاعات الاخرى بسبب التداخلات الواسعة بينها وبين غيرها من الصناعات حيث ان هناك صناعات عديدة تعتمد على منتجات هذه الصناعة ، اهمها صناعة السيارات ، والمحروقات ، والزراعة باستهلاكها الاسمدة الكيماوية ، ومبيدات الحشرات والاعشاب ، والانابيب البلاستيكية ، وصناعة المنظفات الصناعية والعقاقير الطبية ومنتجات التجميل والمتفجرات والمذيبات والمنتجات العطرية ، واخيرا وليس اخرا صناعة البروتين التي يتوقع لها مستقبل زاهر نظرا لان ثلثي العالم يعاني من الجوع وسوء التغذية .

وتتميز صناعة البتروكيماويات بعدد من المميزات تعتبر في حد ذاتها اساسا لنجاح قيامها في دول الخليج العربي اهمها :

١ — ان الصناعة البتروكيماوية تعتمد اعتمادا كليا على مصادر النفط والغاز ودول الخليج منبع هذه المواد ، فضلا عن ان قسما كبيرا من الغاز المصاحب للبترول يحرق ويذهب هدرا ، لذا يعتبر قيام مثل هذه الصناعات والتخصص بها على نطاق واسع يؤمن استخداما افضل لثروة هذه الدول من النفط والغاز .

٢ — صناعة البتروكيماويات تتطلب كثافة في راس المال ، وراس المال هذا يزداد بزيادة مراحل التصنيع ذلك ان هذه الصناعة تتميز بتكاملها الافقي

والعمودي واقتصادياتها تكمن في كبر حجم المشروع وتوفر الاسواق المستهلكة وقربها منها . ونظرا لان هذه الصناعة تتميز بكثافة عالية في رأس المال فهي تستوعب عددا قليلا من اليد العاملة العادية مقابل كثافة اليد العاملة الماهرة . ان نسبة اليد العاملة الفنية في هذه الصناعة تفوق ٦٠٪ من القوة العاملة المستخدمة فيها . اي ان هذه الصناعة تمثل مجالا رحبا وواسعا لعائدات النفط المتصاعدة وتتلاء مع ندرة اليد العاملة التي تتميز بها دول الخليج بشكل عام .

خدمات النقل والتامين والشحن :

ان التنسيق بين دول المنطقة في حقل التأمين واعادة التأمين والنقل والشحن البحري والبري والجوي بما في ذلك النقل التجاري للبترول يؤمن تخصصا في هذه المجالات على مستوى الخليج . فبدلا من قيام شركة باسم (شركة نقل الكويت) ، يعمل على انشاء (شركة نقل الخليج) برأسمال ضخم بحيث يؤمن بواسطتها اداء الخدمات السابقة بشكل فعال وبذلك يصبح من الممكن الاستعاضة عن الشركات المحلية بشركات اقليمية . غير انه من الضروري التركيز على ضرورة تعليم وتدريب ابناء الخليج وقيام المؤسسات والمعاهد واستخدام الكفاءات العالية من الخارج واللازمة لهذا الغرض كي يتحقق لها المهارات الفنية التي تستطيع ان تمسك زمام الامور في حقول الاختصاص التي ذكرناها سالفا . واذا كان انشاء اساطيل النقل البحري والجوي وغيرها بشكل جماعي بين دول الخليج امر متعثر في البداية فانه يستحسن التنسيق بين اعمال المؤسسات الفردية الموجودة حاليا .

ج ــ تنسيق السياسات المالية والنقدية والتثميرية :

تعتبر الخدمات المالية من تمويل واستثمار احدى المجالات المهمة التي يمكن للخليج العربي ان يتخصص فيها ويطورها في ظل التنسيق والتكامل الاقتصادي . ان فوائض رؤوس الاموال التي ستتوفر لهذه المنطقة خلال السنوات القادمة كافية لان تجعل منها سوقا مالية متطورة اذا ما اعطيت العناية الكافية وتم وضع برامج لتطويرها على اسس علمية .

ان قيام مؤسسات مالية صغيرة بحجمها فقيرة بالخبرات والكفاءات التي تتطلبها الصناعة المالية يعتبر هدرا وسوء استعمال للموارد المالية المتاحة اذ لا يمكنها والحالة هذه ان تجاري المؤسسات المالية العالمية . ان قيام مؤسسات مالية بالحجم الكبير بامكانها ان تستقطب الكفاءات العالية ، وتعمل على تدريب ابناء الخليج على هذه الصناعة حتى يصبحوا من قادتها ويتسلموا زمام امورها .

ان الخليج العربي يتمتع بافاق واسعة للتوظيف والاستثمار ضمن الاطار العربي ان هو اتبع فلسفة استثمارية جديدة تختلف في جوهرها عن الفلسفة الكلاسيكية التي تقول بضرورة استعادة رأس المال بأقرب فرصة ممكنة مع اكبر قدر من العائد عليه دون الاخذ بعين الاعتبار مسؤولية تنمية موارد البلد المستثمر به . ان سياسة الاستثمار التي يمكنها ان تفتح افاقا متعددة لمنطقة الخليج العربي انما تقوم على نظرة جديدة متطورة . ترتكز هذه النظرة على ضرورة تفكير المستثمر في تنمية البلد المستثمر به بحيث تساعد سياسة الاستثمار على انماء الموارد الاقتصادية للمقترض . وبذلك تكون العلاقة بين الدائن والمدين علاقة اقتصادية واجتماعية حميمه تسعى لخدمة مصالح الطرفين وبصورة مستمرة بحيث ينجم عنها شعور بالوحدة المصيرية لكليهما .

ان تعدد صناديق المعونات في دول الخليج يجعلها ابعد عن الفلسفة الاستثمارية الصحيحة من صندوق التنمية الخليجي الموحد القادر على القيام بالمهن التثميرية الاولى لاموال الخليج واسهامها بشكل فعال في الانماء العربي . لا سيما وان البلاد العربية تحتاج الى كل شيء من مصنع المسامير والخيطان الى مصنع تجميع الطائرات والاجهزة الالكترونية وان الراسمال القادر هو الذي يرى العوامل المواتية للانماء ، اي الى قيام المشروع الناجح ، فيقدم على الاعمال التي يتطلبها تجميع هذه العوامل من اجل صب التثمير فيه . ولا يخفى على احد ان عوائد المشاريع التثميرية في البلاد النامية بشكل عام والبلاد العربية بشكل خاص اكبر من عوائد مثيلاتها في البلاد المتقدمة . (١٥) .

ان التعاون المالي بين دول الخليج يمر اولا باعادة النظر في سياسات بلدانه التثميرية : وهي متشابهة في اخطاء توجيهها بقدر ما هي متشابهة في اهدافها الحقيقية . واذا ما تم تصحيحها اصبح قيام صندوق التنمية الخليجي امرا محتوما وسهلا . لان الاتفاق على خطوط السياسة الجديدة يؤدي حتما الى قيام هذا الصندوق الذي يوفر الاستعمال الامثل للكفاءات والموارد ، ويقرب ما بين مراكز التقرير في دول الخليج ويمكن من حفظ مصالحها تجاه البلدان العربية الاخرى واسواقها . ان الاتفاق على السيادة التثميرية بين دول الخليج ، وقيام صندوق التنمية الخليجي يشكلان حجر الزاوية في التعاون المالي والمصرفي في المنطقة . لان الاتفاق على السياسة التثميرية يفترض تفاهما واسعا على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الضريبية وغيرها . وهذا التفاهم من متطلبات اي تعاون صحيح . ولعل الخطوة الرئيسية التالية هي قيام اتحاد المصارف المركزية في دول الخليج لان تنسيق السياسة النقدية يصبح امرا ضروريا من اجل تحقيق اهداف التثمير ، كما انه الطريق الوحيد لقيام التعاون بين المؤسسات المصرفية على اختلاف انواعها ، واحداث التخصص الملائم بينها وتطوير المؤسسات المالية اللازمة لقيام السوق النقدي الخليجي .

ان التعاون في المجال المالي يتطلب في الواقع :

ا ــ وضع استراتيجية موحدة لاستثمار الاموال في الخارج ، وانشاء المؤسسات التي تقوم بكامل الدراسات المجموعية والتفصيلية ، والاستراتيجية والاقتصادية لتوفير الامان الضروري والمردود الاعلى لهذه الاستثمارات مع تحقيق المساهمة المجدية في النمو الاقتصادي للبلد المضيف .

ب ــ تحقيق اعتماد متبادل حقيقي بين الاقتصاد العربي ككل ، وبين اقتصاديات الدول المضيفة للاموال العربية ، ينشأ عنه ودائع متبادلة تساعد على حفظ الثروة العربية عند انتهاء اجل الثروة البترولية . والعمل على انشاء الشركات المتعددة الجنسيات التي يمتلك العرب جانبا مرموقا من اسهمها والتي تعمل في الوقت نفسه على نقل التقنيات الى البلاد العربية ، من خلال اقامة المنشآت الصناعية في البلاد العربية ، والعمل المشترك على تطوير المهارات والعلوم المواكبة لهذه المنشأت .

ج ــ انشاء سوق مالية خليجية مشتركة وتطوير المؤسسات التي تؤمن قيام منطقة الخليج بخدمات مالية على النطاق العالمي .

وثمة مؤسسة أخذت الان تستقطب جانبا كبيرا من امكانيات التعاون الخليجية ، وتشكل في نفس الوقت جزأ يتجاوز منطقة الخليج الى باقي اجزاء الوطن العربي ، ويتجاوز المجال العربي الى المجال العالمي ، وتلك هي المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول . واعتقد انه في وسع هذه المنظمة ان تبدأ بتصميم الكثير من مخططات التعاون واقتراح المؤسسات اللازمة له . ولقد اثبت حسن التطلع والاختيار في المشاريع التي انشأتها وهي شركة الناقلات العربية ، والحوض الجاف ، وشركة الاستثمارات . وعسى ان تشق طريقا واسعا في المستقبل .

واخيرا لا بد من الاشارة الا انه لا بد من ربط السوق المالية الخليجية المقترحة بأحدث سبل المواصلات السلكية واللاسلكية مع باقي مراكز المال في العالم حيث ان الاتصال الفوري يعتبر من ضروريات ومقومات الصناعة المالية . بالاضافة الى انه يتوجب انشاء مراكز تدريب مزودة بالعلم والخبرة كي يصار الى تدريب طبقة من الاخصائيين التي تحتاج اليها السوق المالية كي تصبح موضع ثقة عالمي وتدخل في عداد مراكز المال العالمية .

والواقع ان الهياكل المالية التي قامت في دولة الكويت خلال السنوات الماضية من شركات استثمار وصناديق انماء ومؤسسات مصرفية تجارية جعلت

من هذا البلد مركزا ماليا في طوره الانمائي . ونظرا الى ان هذه المؤسسات تتحلى ببعض مقومات المؤسسات الكبرى فمن الممكن لهذا البلد رغم خبراته وامكاناته المالية المحدودة ان يصبح مركزا ماليا يخدم منطقة الخليج ويدير استثماراتها .

الوحدة الخليجية والوحدة العربية :

ان الوحدة الخليجية لا يمكن الا ان تكون منفتحة على غيرها من الدول العربية لانها تتكامل في كل النواحي مع سائر اجزاء الوطن العربي ، اكثر مما تتكامل مع بعضها البعض . فمن المعروف ان دول الخليج العربي متكاملة بشريا مع مستودعات السكان في الوطن العربي (١٦) وهي مصر وسوريا واليمن ولولا هذا التكامل لما امكن اطلاقا تعمير بلاد الخليج بمثل هذه السرعة ، ولن يمكن تصنيع هذه البلاد في المرحلة القادمة من نموها بدون هذا الاعتماد البشري المتبادل . ان دول الخليج تستطيع ان تلجأ الى المستودعات السكانية الاسيوية الا ان هذا ان تم فسيكون على حساب تغيير تركيبها السكاني بشكل خطير . فالسكان الذين يستقدمون للعمل ليسوا سكانا موقتين ، بل سوف يصبحون بدون شك جزء من البنيان السكاني في البلاد ، ولان من يعمل يقدم شيئا اغلى بكثير من مجرد الاجر الذي يحصل عليه ، وبالتالي فلا يظن احد انه قد وفى حقه بأجره ، بل ان له حقا مكتسبا ، لا بد عاجلا او اجلا من الاقرار به . فالزنوج الامريكيون مثلا اصبحوا اليوم جزء لا يتجزأ من التركيبة السكانية الامريكية ، مع انه جيء بهم في الاصل لمجرد العمل في مزارع القطن .

ثم ان الخليج العربي محتاج في المستقبل الى تكامل زراعي مع المناطق الزراعية العربية كسوريا والعراق والسودان ، تهيء منذ الان لمرحلة ندره المواد الغذائية الاتية قريبا .

ولما كان الموقع الجغرافي لدول الخليج من بين اهم موارده ، فانه مرشح بسبب الثورة التكنولوجية في الملاحة ، لان يستعيد مركزه الدولي ، وفي هذا المجال فانه يتكامل مع الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط . ولا بد لدول الخليج ان تضع في مخططاتها من الان مجالا لتنمية طرق التجارة والشحن كهدف رئيسي في مجمل نموها الاقتصادي ، وان تبني حوله الصناعات المكملة له وهي السفن والشاحنات البرية وربما السكك الحديدية اذا اقتضى الامر .

والخليج متكامل دفاعيا مع سائر اجزاء الوطن العربي . ومن ضمن اي تصور عالمي للمستقبل ، لا بد له ان يشكل وحده ذات وزن حضاري وسياسي، وهذه الوحدة بالضرورة هي الوطن العربي كله .

ثم ان المحافظة على موارد الخليج لا يمكن ان تتم بدون العمل المشترك مع العالم العربي . فكما ان زيادة اسعار النفط لم تتحقق نتيجة عوامل وتوازنات

اقتصادية ، بل نتيجة معركة منسقة ذات شق عسكري سياسي واخر بترولي ، وهذه المعركة هي التي فجرت الافاق الجديدة كلها ، بايجابياتها وسلبياتها ، فأن المحافظة على الثروة ليست عملية اقتصادية بل عملية متوازنة عريضة القاعدة تقوم على القدرة الرادعة وحسن التصرف السياسي والاقتصادي . ولا يعقل ان تستطيع دولة في حجم اي من الدول العربية المنتجة للبترول او حتى في حجم مجموعة الدول العربية الخليجية ان تدافع وحدها في المدى الطويل عن ثروات لها مختزنة خارج اراضيها . ان مثل هذه العملية مسألة عربية جماعية ، وهي التي تعطي للتضامن العربي حافزا ، وتجعل منه قدوة ، اذا توافرت الرؤية والعزم . اضف الى ذلك بان التثميرات المباشرة في البلاد العربية سواء في الصناعة أو الزراعة او العقار او المواصلات او التعليم او الصحة او في القروض المقدمة الى الحكومات على اختلاف انظمتها هي افضل التثميرات التي كانت متاحة للرساميل على اختلاف جنسياتها في السنوات العشرين السابقة ، وستبقى افضل التثميرات المتاحة الى امد طويل ، لان كل عوامل النمو الاقتصادي متوفرة في الوطن العربي من السكان الى الموارد الطبيعية الى الايدي العاملة المدربة او القابلة للتدريب ، الى الطواقم الادارية المجربة او القادرة على اكتساب التجربة (١٧). يبقى ان يتوفر في رأس المال روح المبادرة والاقدام على تحمل المخاطر الاقتصادية .

وهكذا يظهر بوضوح ان اي وحدة خليجية يجب ان تكون مرتكزة على العالم العربي لانه لا يمكن تصور اي تقدم اقتصادي او سياسي لهذه الدول بمعزل عن الدول العربية الاخرى ، اي ان العلاقة بين الدول الخليجية والعالم العربي علاقة مصيرية .

واقع التعاون الاقتصادي الخليجي :

ان المطلع على اوضاع التعاون الاقتصادي الخليجي يمكنه ان يلاحظ ان هذا التعاون يجري ضمن نطاق التعاون الاقتصادي الثنائي ونطاق التعاون الاقتصادي الجماعي .

التعاون الثنائي :

يقصد بالتعاون الثنائي الاتفاقات التفضيلية ذات الطابع الاقتصادي ، أيا كان شكله ، والتي تعطي الدولتين المتعاقدتين افضلية في المعاملة . ويدخل في هذا الباب معظم الاتفاقات الاقتصادية بين الدول الخليجية . ومن امثلة هذه الاتفاقيات :

ـ الاتفاق الموقع بين الكويت من جهة وبين دولة الامارات العربية

المتحدة في ٢١ — ١٩٧٦/٢/٢٣ والاتفاق الموقع في ٧٦/٢/١٨ بين الكويت ودولة البحرين . وينص هذان الاتفاقان على اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المحلية من الضريبة الجمركية شريطة ان تكون مصحوبة بشهادة منشأ مصدق عليها من الجهات الرسمية المعنية في كلا البلدين .

— الاتفاق الاقتصادي المبرم بين المملكة العربية السعودية والبحرين في الرياض بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٧٥ ، والهادف لتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين .

— اتفاق التعاون الاقتصادي الثنائي بين الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والموقع في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٣ .

—اتفاق التعاون الاقتصادي بين الكويت والمملكة العربية السعودية الموقع في ١٩٧٥/٣/٢٣ .

ومن الواضح ان هذه الاتفاقات تتضمن مفاضلة في التعريفات الجمركية، اي ان الدول الموقعة عليها توافق على ان تعطي بعضها البعض خصما او اعفاء في الرسوم على سلع يتفق عليها ، وذلك بهدف تنشيط التبادل التجاري بينها وتطوير التعاون الاقتصادي بين بلدانها .

التعاون الجماعي :

ويتم هذا النوع من التعاون عادة من خلال اتفاقيات تشترك فيها اكثر من دولتين . ومن امثلة هذه الاتفاقيات :

— الاتفاقية الموقعة في ١٩٧٥/١٢/١٤ والتي تم بموجبها تأسيس بنك الخليج الدولي العربي .

— والاتفاقية الموقعة في ١٩٧٦/١/١٩ والتي تم بموجبها انشاء شركة الملاحة العربية .

—الاتفاقية الخاصة بانشاء مؤسسة الانتاج البرامجي والاذاعي المشترك لدول الخليج العربي ، والموقعة مؤخرا والتي صادقت عليها الكويت في ١٩٧٦/١٠/٢٥ .

— الاتفاقية الخاصة بانشاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والتي صادقت عليها الكويت في ١٩٧٦/١٠/٢٥ . وتتولى هذه المنظمة نشر المعلومات عن مشروعات التنمية الصناعية . وتقدم المقترحات الخاصة باقامة مشروعات صناعية مشتركة بين الدول الاعضاء وتقديم التوصيات للتوفيق بين مشروعات

التنمية الصناعية ، وتنسيق وتطوير التعاون الفني والاقتصادي بين الشركات وتقديم المساعدة الفنية في تحضير وتقييم المشروعات الصناعية واعداد البيانات والدراسات المتعلقة بالصناعة .

وبالاضافة الى الاتفاقات الخليجية السابقة هناك مجموعة اخرى من الاتفاقات على مستوى الوطن العربي اشتركت فيها دول الخليج بشكل جماعي مع الدول العربية الاخرى وهذه المشروعات هي :

- **الشركة العربية لنقل البترول الموقعة في ٦ /١٩٧٣/٩**
- **الشركة العربية لبناء واصلاح السفن ١٩٧٣/١٢/٨**
- **الشركة العربية للاستثمارات البترولية ١٩٧٥/١١/٢٣**
- **الشركة العربية للخدمات البترولية ١٩٧٥/١١/٢٣ (١٨) و (١٩)**

واخيرا فان من مظاهر التعاون الجماعي بين دول الخليج تعاونها في وضع وتنفيذ سياسة بترولية مشتركة من خلال منظمة الدول المصدرة للبترول . (٢٠)

ويلاحظ على جميع هذه الاتفاقيات الثنائية منها والجماعية انه لم يمض على وجودها الا زمن قصير بحيث لا يمكن تقويم مدى نجاحها من فشلها . على ان الشيء الاكيد هو ان كل هذه الاتفاقات تفتقد النظرة الشمولية الهادفة الى **تكوين تكتل اقتصادي واحد ومحدد المعالم بين مجموعة الدول الخليجية . وفي غياب هذه النظرة الشمولية فانه يصعب علينا ان نتصور ان هذه الاتفاقيات** على اختلاف انواعها يمكن ان تحقق غرض التكامل المنشود ،رغم عدم التقليل**من اهميتها ، لا سيما وان الاطار العام الذي يجري بداخله هذا التعاون لا يشجع** كثيرا على تحقيق الهدف المطلوب للاسباب الرئيسية التالية :

١ ــ ان الدول العربية الخليجية ، في مرحلتها الحالية ، تريد ان تستبقي تجاه بعضها البعض جميع مقومات السيادة ، دون ان تتنازل عن اي منها في سبيل عمل جماعي ، بل دون ان تقبل باي وضع قد يؤدي مع الوقت الى المساس باي جانب من جوانب السيادة المحلية .

٢ ــ ان العلاقات الاقتصادية الخليجية كلها فيما بينها ما زالت ثانوية الاهمية بالنسبة لمجمل علاقاتها الاقتصادية . اي ان تجارتها مع بعضها البعض تشكل نسبة ضئيلة من مجمل تجارتها الخارجية (*) ، وتتكون من سلع ثانوية

---

* تشير الاحصاءات التجارية الخارجية لدول الخليجية للارقام التالية التي تثبت ضعف العلاقة التجارية الخليجية .

الاهمية وبالتالي قابلة للاستبدال السريع من مصادر اخرى ، ومعرضة للاستغناء عنها عند اول ضغط اقتصادي وسياسي ، لا سيما وان نسبة كبيرة من هذه السلع (٩٠٪منها) يستورد من العالم الخارجي ويعاد تصديره الى الدولة الخليجية الاخرى .

٣ — ان الاعتماد المتبادل قائم ، ليس بين الدول العربية الخليجية بعضها مع بعض ، بل بين كل منها والخارج . وقد اخذ هذا الاعتماد يتبلور مع كتل اقتصادية محددة في الخارج نتيجة لظروف تاريخية وسياسية ولواقع سلعي معين .

٤ — ان المصلحة العاجلة للدول العربية الخليجية في التعاون الاقتصادي ليست متكافئة في مجال المنافع الاقتصادية وحدها للاسباب التالية : اولها تفاوت مستوى النمو الاقتصادي وخاصة الصناعي والعلمي ، مما يجعل الاقل تقدما يخشى الاكثر تقدما على مسيرة نموه ، والثاني هو التفاوت في حجم هذه الدول مما يجعل الدول الاصغر تخشى الدول الاكبر خصوصا كلما كانت قريبة اليها جغرافيا .

٥ — وهنالك موضوع المصالح الضالعه . ففي كل دولة مصالح تجارية وصناعية وفي قطاع الخدمات تخشى على مواقعها من كل عملية تعاونية او توحيدية جدية . ولما كانت القطاعات التجارية في دول الخليج هي المصلحة الضالعة الكبرى التي تتأثر من أي تفضيل او توحيد اقتصادي ، فأنها سوف تقف في وجه التعاون اذا شعرت انها قد تحول التجارة الى اقنية لا تتلاءم مع مصالحها .

٦ — ان اي تنظيم تعاوني او وحدوي يتضمن حتما التضحية بمصالح ومنافع عاجلة في سبيل مصالح ومنافع اجله . والعاجل هو المحسوس لانه الواقع ، اما الاجل فانه لا يدرك الا بالتخيل والتصور ، وان كان التخيل والتصور هنا عمليات حسابية قابلة للتنبؤ وفق الظروف والمعطيات التي يفترضها التعاون والتوحيد . غير ان طبيعة المجتمعات النامية تجعل من قدراتها التجريدية محدودة ، ولذلك فانها أميل الى الاكتفاء بالقليل المتيسر الان بدلا من التعاون على تكثير هذا القليل بالقدر الذي يزيل دوافع التزاحم ذاتها .

التجارة الخارجية لبعض دول الخليج العربي بملايين الدولارات ولعـــام ١٩٧٣

	الصادرات الكلية (غير النفطية)	الصادرات لدول الخليج	الواردات الكلية	الواردات من دول الخليج
البحرين	١٢٢ر٧	٣ر٩	٤١٣ر٢	١٣ر٧
قطـــر	٤٠ر٧	٨ر٢	٢٤٣ر٣	١٥ر٢
دولة الامارات	٢٥٥ر٦	١٧ر٨	٨١٤ر٢	١ر٣
الكويت	٢٢١ر٥	٣٩ر٦	١١٢٢ر١	٠ر٧

يتضح مما تقدم ان التعاون الاقتصادي الخليجي اليوم يفتقر الى الكثير من مقومات النجاح واهم هذه المقومات تحديد الهدف وخلق الظروف الموضوعية التي تستتبع تحقيقه والوصول اليه في تسلسل موضوعي منطقي وتـــدرج زمني .

فلا الهدف واضح ولا التسلسل المنطقي مدروس ، ولا التطـــور الزمني مفهوم ولا الظروف الموضوعية موجوده . (٢١)

خاتمة ومقترحات :

اذا كان التكامل الاقتصادي الخليجي في مأزق فمن اين نبدأ لنصل الـــى الهـــدف ؟ .

لا شك بان نقطة البداية تتمثل في قناعة الانظمة الخليجية باهمية التكامل الاقتصادي . ذلك لان التكامل الاقتصادي قرارا تتخذه الارادة السياسية . وقد ان الاوان لكي تدرك الوحدات السياسية المختلفة في الخليج خاصة وفي الدول العربية الاخرى عامة انها تواجه ككل كما تواجه منفردة امتحان البقاء .فالوحدة، والحالة هذه ، لم تعد مطلبا ملحا فحسب بل اضحت ضرورة قصو ىيحتمهـــا علينا حب البقاء . والوحدة الخليجية هي اكثر الوحدات الاقليمية الحاحا لان الاخطار التي تحيق بهذه الدول اكبر بكثير من ان تتمكن فرادي من مواجهتها . فدول الخليج العربي تبدو للعالم في صورة بالغة التناقض : فهي من اكثر دول العالم غني بالنفطوالسيولة النقدية ومن أهمها في الموقع الاستراتيجي وهي فـــي الوقت نفسه صغيرة الحجم ومن اقل الدول سكانا في العالم . اي انها لـــن تترك ، والحالة هذه ، امنة مستقرة ما دامت بهذا الغنى وهذا الضعـــف في الوقت نفسه . اما اذا استطاعت ان تجد لنفسها نوعا من الوحدة الاقليميـــة ضمن سلسلة وحدات اقليمية عربية ، فانها تستطيع ان تأمل في تأمين كيـــان مستقل ومحترم امام الاسرة الدولية . (٢٢) فاذا ما توفرت الارادة السياسية

استطاعت الدول الخليجية ان تقدم بعض التنازلات في سبيل عمل جماعي يضمن مصلحة الجميع ، ومصلحة كل واحد من المجموعة . وحينها تصبح مسيرة التكامل ممكنة .

وحين ذلك فان العمل لتحقيق التكامل يجب ان يتناول المجالات الرئيسية التالية :

١ ــ ضرورة العمل على اعداد خطة اقليمية مفصلة للانتاج على اساس التكامل في صناعات المستقبل وتضمن هذه الخطة مختلف انواع الصناعات الواجب اقامتها وتوزيعها على دول المنطقة بشكل يحقق الفوائد المتكافئة لها جميعا . ان من شان ذلك ان يزيل مخاوف المنافسة في اطار من تفاوت مستويات التنمية ، كما انه يقفز بالدول الخليجية الى مجال الصناعات المتقدمة ويهيء لها مجتمعة قاعدة صناعية عريضة ، مبنية على أسس تكاملية .*

---

* يرى الدكتور محمد دياب (٢٣) بان التعاون الخليجي يجب ان يبدأ بالاتفاق على جملة مشاريع انتاجية ذات وفورات من الحجم الكبير ، على ان توزع بتكافؤ بين البلدان المتعاونة حسب المزايا النسبية الحالية واللاحقة . ويعتقد انه من المستحسن عدم وضع خطة صناعية شاملة حتى لا يضيع الجهد في دروبها . ويعتقد انه من الافضل البدء بانشاء وتنسيق اعمال عشر وحدات انتاجية ونيف كل سنة ، فتتراكم اعدادها على مر السنين فتصبح العمود الفقري لصناعة اقليمية .

اما الاستاذ عبد المنعم البنا (٢٤) امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سابقا فيعتقد ان الاسلوب المجدي للتعاون الاقتصادي يجب ان يتصف .

(١) بشمول القطاعات الاقتصادية من تجارة واستثمار وتمويل ، والتركيز على قطاع واحد او مجال واحد معين لا يحقق اهداف التكامل الاقتصادي فضلا عن ان صعوبة التكامل في مجال معين مع اهمال المجالات الاخرى الوثيقة الصلة به وبالاقتصاد القومي في مجموعة .

(٢) كما ان هذا التعاون يجب ان يكون مبنيا على اساس تعاقدي متعدد الاطراف ويقوم على اساس التنفيذ والمتابعة والمواءمة المستمرة .

(٣) ان العزم السياسي والجدية وايلاء اولوية اولى لشؤون التكامل الاقتصادي من جانب الدول العربية المعنية وكجزء لا يتجزأ من سياستها الاقتصادية شرط اساسي وحيوي لتحقيق اهداف الوحدة . فلولا هذا الاهتمام وعلى اعلى المستويات السياسية والاقتصادية لما نجحت السوق الاوروبية المشتركة .

(٤) ان اي اطار للتعاون يجب ان يراعى فيه الواقع العربي من اختلاف مستويات التنمية والصوالح العليا للبلاد العربية وبما يحقق النفع المتبادل وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في جميع هذه البلاد . ←

٢ ــ ضرورة العمل على انشاء مجلس اعلى لصناديق التنمية الخليجية تكون مهمته المبادرة في اعداد الدراسات المتقدمة وفي تمويل المشاريع الواردة في الخطة ، واعطائها الافضلية الاولى في التمويل . كما انه لا بد من اجراء التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الخليجية بهدف تأمين افضل استثمار ممكن لاموالها وتأمين اسهام هذه الاموال بشكل فعال في الانماء العربي .

(٣) ضرورة تحرير التبادل التجاري بين الدول الخليجية من الرسوم الجمركية والقيود الكمية الاخرى بحيث يصبح انتقال منتجات الصناعة الخليجية محررا من كل قيد ، فضلا عن المنتجات الاخرى . كما انه لا بد من العمل على تنسيق السياسات التجارية والجمركية لهذه الدول مع العالم الخارجي حتى تصبح مع الايام منطقة جمركية واحدة .

(٤) ضرورة خلق البيئيه المساعدة على تنمية التعاون الاقتصادي الخليجي . وذلك كانشاء شبكة من المواصلات البرية والبحرية والجوية بين الدول الخليجية . كما انه لا بد من اطلاق حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال فيما بينها .

(٥) ضرورة انشاء جهاز اداري واستشاري قادر على وضع الدراسات في مختلف المجالات كما انه قادر على اتخاذ القرارات الخاصة بالسوق الاقليمية الجديدة وتنفيذها دونما حاجة الى حصوله على موافقة الدول المعنية بشأن كل صغيرة وكبيرة .

ان العمل على مختلف الجبهات المشار اليها وفق خطة شاملة متكاملة من شأنه ان يؤدي الى ضم الاسواق الخليجية وتوحيد امكاناتها بهدف تهيئة الاجواء

← كما يرى الدكتور محمد الرميحي في دراسته عن : التعاون والتنسيق بين دول الخليج العربي (نظرة مستقبلية) بأن نقطة البداية في العمل الوحدوي الخليجي يجب ان تكون انشاء مجلس اعلى مركزي للطاقة يشرف على السياسات البترولية في شبه الجزيرة العربية ويمول من اقتطاع ١٠٪ من الدخل البترولي في شبه الجزيرة (يتوقع ان يكون (١٠) الاف مليون دولار سنويا) يقوم هذا المجلس بالاشراف على سياسة اقتصادية تكاملية في بناء المواصلات وتوزيع المصانع وتدريب الايدي العاملة واكتشاف مصادر جديدة من الثروة . وقد يكون اول اقتراح بهذا المعنى انشاء شبكة مواصلات حديدية من خور فكان الى الكويت شمالا ومنها الى البحر الاحمر تنحدر حتى عدن مرتبطة بمسقط مارة بتفريعات المناطق المأهولة . كما يقوم هذا المجلس بدمج صناديق التنمية في الخليج بحيث تكون صندوق التنمية الخليجي الموحد وعن طريق هذا المجلس المتفرغ يمكن تمويل المشاريع المشتركة والثنائية بعد ان يدرس جدواها الاقتصادي واهميتها الاستراتيجية والقومية .

المناسبة للاستغلال الامثل لمواردها المحدودة عن طريق تفادي الازدواجية في جهود التنمية الاقتصادية المعاصرة .

ان المشروع المقترح حتى يعمل بشكل مقبول ، اي لكي تتحقق الامكانات الجديدة وتنجم عنها التأثيرات الاقتصادية المرجوة ، يجب قبل كل شيء أن يؤمن الرأي العام ، ومختلف من يتأثر اقتصاديا بهذا الاتحاد ، بضرورة تحقيقه . ولن يكون لكل فرد هذا الوعي ، ولن يقوم بالجهود الضرورية الا في حدود شعوره بانه منخرط في عملية جدية بناءة لن تتوقف عند منتصف الطريق .

ان المشروع المقترح يتوقف مدى نجاحه على مدى انفتاحه على السوق العربية الكبيرة المؤلفة من ١٤٠ مليون مستهلك . وبذلك تشكل هـذه التجربة ركيزة قوية للوحدة العربية المنشودة .

ان قناعة الكويت ، وبعض الدول الخليجية الاخرى ، باهمية التكامل الاقتصادي الخليجي لا يكفي لوحده اذ لا بد من قناعة بقية الاطراف المعنية بالوحدة الخليجية ، فهل استطاعت هذه الدراسة ان تساهم في ايجاد المناخ الملائم لتوليد هذه القناعة لدى البعض ! هـذا ما نأمله .

الهوامش والمصادر : ــ

(١) انظر : د. محمد هشام خواجكيه . **التكتلات الاقتصادية الدولية** . مطبوعات جامعة حلب ، ١٩٧٢ .

انظر : د. اسماعيل صبري مقلد . **العلاقات السياسية الدولية** . جامعة الكويت . ١٩٧١.

(٢) للاطلاع على المشروع . انظر : **الهدف** ، عدد الخميس ، ٢٢ مايو / اذار الكويت

(٣) تم توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي والثقافي والاعلامي بين المملكة العربية السعودية والكويت في الرياض بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٢ .

(٤) تم توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي بين دولة الامارات العربية والكويت في ٣٠ يونيه ١٩٧٣ ويشمل هذا الاتفاق النواحي الثقافية والاعلامية .

(٥) تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامي بين البحرين والكويت في ١٩٧٣/٥/١٩ .

(٦) انظر محاضرة الدكتور حسن الابراهيم . **رابطة الاجتماعيين** . بالكويت ، الاثنين ٢٥ اذار ١٩٧٤ .

(٧) انظر محاضرة الدكتور سعد الدين ابراهيم . « رابطة الاجتماعيين » . بالكويت ، ٢١ شباط ١٩٧٤ ، **القبس** ، ١٩٧٤/٢/٢٦ .

(٨) انظر د. محمد الرميحي . **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي** . معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

(٩) انظر : د. محمد عزيز شكري . **الدول العربية الخليجية والمجتمع الدولي** . مركز ابحاث الخليج الكويت . ١٩٧٥ .

(١٠) انظر محاضرة د. برهان الدجاني " **غرفة تجارة الكويت** ، كانون اول / يناير ١٩٧٥ .

(١١) للتوسع في دراسة اقتصاديات الدول الخليجية انظر :

ـ د. محمد علي الفرا . **التنمية الاقتصادية في دولة الكويت** . جامعة الكويت ، ١٩٧٤ .

ـ د. محمد هشام خواجكيه . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، العدد الخامس ، كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ .

ـ **نفط العرب** ، العرب ، العدد العاشر ، تموز / يوليو ١٩٧٥ .

ـ اوضاع الصناعة وخطط التنمية الصناعية لدولة الامارات تقرير مقدم لمؤتمر التنمية ،

The Middle East and North Africa. Europa, Publication, 1975.

ـ انظر ايضا :

(١٢) انظر : محاضرة للدكتور صباح الحاج . «مستقبل الخليج الاقتصادي في ايطار الاقتصاد العربي » ، في **غرفة تجارة الكويت** ، يناير ١٩٧٥ .

(١٣) انظر : د. محمد دياب . **التعاون الاقتصادي العربي بين النظرية والتطبيق** . منشورات جمعية الاقتصاديين الكويتيين ، مارس ١٩٧٢ .

(١٤)

الدولة	١٩٧٢	١٩٧٣
الكويت	٧ر٦	٦ر٢
البحرين	١٠ر٨	١١ر١
قطر	١١ر٣	١١ر٨
دولة الامارات	٥ر٧	٦ر٤

عن : د. صباح الحاج . **مستقبل الخليج الاقتصادي** . المرجع السابق ذكره .

(١٥) انظر : د. صقر احمد صقر . **عائدات النفط وبعض سياسات التنمية في العالم العربي.** مجلس التخطيط ، الكويت ، ١٩٧٤ .

(١٦) انظر : د. محمد ربيع . هجرة الكفايات العلمية . جامعة الكويت ، ١٩٧٢ .

(١٧) انظر : محاضرة د. محمد عطاالله . « التعاون المالي والمصرفي في دول الخليج »

غرفة تجارة الكويت ، يناير ١٩٧٥ .

(١٨) انظر : د. محمد الرميحي . نشرة « التعاون والتنسيق بين الدول العربية ـ نظرة مستقبلية » عن **مجلة دراسات الخليج .**

(١٩) انظر ايضا : **القبس** ، عدد ١٥٩٥ ، تاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٥ .

(٢٠) انظر : التقرير الشهرى . **لمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، العدد ١ ، مارس ١٩٧٦ .

(٢١) انظر : برهان الدجاني . **التعاون الاقتصادي العربي : الجوانب العلمية والتاريخية.** الجمعية الاقتصادية الكويتية ، ١٩٧٢ .

(٢٢) انظر : د. محمد عزيز شكري . **الدول العربية الخليجية والمجتمع الدولي** . مركز ابحاث الخليج ، المرجع السابق .

(٢٣) انظر : د. محمد دياب . **التعاون الاقتصادي العربي بين النظرية والتطبيق ، يوم التعاون الاقتصادي العربي** . الجمعية الاقتصادية الكويتية ، الكويت ٢٢ مارس ١٩٧٢ .

(٢٤) انظر : تعليق الدكتور عبد المنعم البنا . والدكتور رفيق سويلم . علىمحاضرة د. برهان دجاني . **بعنوان التعاون الاقتصادي العربي الجوانب العلمية والتاريخية ، يوم التعاون العربي** . الجمعية الاقتصادية الكويتية .

(٢٥) انظر : تعليق الدكتور عبد العال الصكبان . على محاضرة الدكتور دياب . المرجع السابق .

(٢٦) انظر : تعليق السيد احمد علي الدعيج . على محاضرة الدكتور دياب ٢ . المرجع السابق .

(٢٧) انظر : تعليق الدكتور زكريا نصر . على محاضرة الدكتور محمد دياب . **بعنوانالتعاون الاقتصادي العربي** . المرجع السابق .